

ما أشبه الليلة بالبارحة :

# سباق بين مصر وبريطانيا على عدن في عام ١٨٣٨م

للأستاذ محمد رفعت

رئيس قسم البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية في المعهد

كلما آنس الناس تشابهاً بين ما يواجهونه من مشا كل اليوم وما سجلته صحائف التاريخ بالأمس من أحداث مماثلة قالوا متفلسفين: « ما أشبه الليلة بالبارحة ! » أو « إن التاريخ يعيد نفسه » ! وإذا كانت الليالي في حقيقة الأمر لا يمكن أن تتشابه لا في حسابها الزمني ولا فيما يصاحبها من ظروف وأحداث ، كما أنه يستحيل على التاريخ أن يعيد نفسه برجاله وعناصره ودقائق وقائعه ، فإن مما لا شك فيه أن هناك أحداثاً تقع في مكان ما ثم تظهر بعد فترة أحداث أخرى مماثلة في المكان نفسه. وحينئذ لا يسع الناس إلا أن يقولوا بحق: ما أشبه هذه بتلك .

وما دعاني إلى ترديد هذه الأقوال في مقالى سوى ما وقر في نفسى من أحداث السنوات الأخيرة مما كانت تطالعنا به الأنباء من أعمال عدوانية مارستها السلطات البريطانية ضد الوطنيين في عدن وبعض أقاليم جنوبى شبه الجزيرة العربية وما كانت تقوم به جموع الوطنيين المجاهدين أخذاً بالثأر من البريطانيين ، أو ممن كانوا يمالئونهم من صنائعهم من حكام البلاد . فقد كان من شأن هذه الأحداث وملاحقتها أن أعادت إلى ذاكرتى موضوعاً تاريخياً كنت قد عالجتة قديماً وأنا أتابع بحوثى في دار السجلات البريطانية بلندن خاصاً بإقليم عدن وجنوبى من القبائل شبه الجزيرة. فقد كانت جيوش محمد على حاكم مصر حينذاك تطارد المتمردين العربية وترفع أعلامها على أجزاء مهمة من اليمن وجنوبى الجزيرة . ومع أن محمد

على لم يقدم على الزحف شرق شبه الجزيرة وجنوبها إلا بعلم سابق من بريطانيا فإنها قد استفاقت أخيراً وجعلت تعمل جاهدة حتى تملك ميناء عدن وما خلفها .  
و حينئذ تجلج أمام ناظرى موقف مصر فى الحالين . أما موقف مصر فى ماضيها القريب فى الستينيات الأولى من هذا القرن إزاء اليمن وجنوبى شبه الجزيرة من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٦٧ فقد كان استجابة سريعة لتلقائية لنداء الثورة التى نشبت فى اليمن ضد حكم الإمامية . فهاهى إلا ساعات حتى تحركت حكومة الجمهورية العربية المتحدة صوب اليمن بطائراتها وفيلقها ومختلف أسلحتها ثم ما لبثت أن ألحقت بها مهندسيها وأطباءها وأساتذتها ومختلف خبراءها تشد بهم أزر الوطنيين وتحمل على أكتافها معهم عبء حركة البعث الكبرى التى شملت اليمن وصعدته خلال ست سنوات من ظلمات العصور الوسطى إلى أضواء العصر الحديث .

أما عن موقف مصر فى ماضيها البعيد منذ نحو قرن وثلث قرن من الزمان حين سادت مصر جيوشها إلى شبه الجزيرة ترفرف فوقها أعلام النصر بغية قمع حركات التمرد والعصيان وبسط نفوذها فى شبه الجزيرة - فإن مصر حينذاك قد اضطلعت أيضاً بدورها البطولى إلى جانب واجبها العسكرى ووقفت قواتها على مشارف اليمن وعدن وجنوبى شبه الجزيرة « كالديدبان » تحمى ذمار العرب وتتصدى لبريطانيا خشية أن تضع قدمها على شبر من أراضيهم حتى يظل البحر الأحمر تحت سيطرة مصر ويبيدها مفتاحاه عنده السويس شمالاً وعدن جنوباً .

كان ذلك فى فترة الثلاثينيات من القرن التاسع عشر وهى فترة عمرت بأحداث عظيمة الخطر بالقياس إلى تقدم البشرية عامة وما يمكن أن تفضى إليه من توجهات وتطورات فى خطط الدول الأوربية وسياستها العامة . فقد كان « جيمس وات James Watt » الاسكتلندى قد كشف عن قوة بخار الماء فى أواخر القرن الثامن عشر وبدأ المهندسون فى أوائل القرن التاسع عشر يستخدمونه أولاً فى تسيير السفن التجارية فوق مياه الأنهار . ثم ما لبث أن جاء بعده « جورج استيفنسن George Stephenson » المهندس الإنجليزى فصنع أول قاطرة حديدية تسيير بالبخار على قضبان من الفولاذ حوالى عام ١٨٢٥ وبدأت قاطرات السكك الحديدية تنقل المسافرين والبضائع والحامات برأى بين

المدن بعضها وبعض بدلا من المركبات الضخمة تجرها الجياد المطهمة . وكانت السفن البخارية مقصورة في أول أمرها على نقل البريد والسياح ثم ما لبثت أن كبر حجمها وذللت لحمل البضائع والأثقال ولذلك أصبح استخدام البخار في تسيير السفن من أهم العوامل التي حفزت حكومة الهند حينذاك إلى الاستغناء عن استخدام الطريق الملاحي القديم الذي كان يبدأ من جنوبي إنجلترا ويتجه جنوباً لجزء ساحل أفريقيا الغربي ثم يدور حول رأس الصالح فساحل أفريقيا الشرقى ثم ينحرف أخيراً نحو الشرق إلى المحيط الهندي فالساحل الغربي للهند . ولما كانت هذه الرحلة تستغرق من لندن إلى « بمباي » نحو أربعة أشهر أو أكثر يلاقى فيها الملاحون أهوالاً من قسوة الجو والبحر - وحتى إذا كان الإبحار طوال هذا الطريق باستخدام السفن البخارية الجديدة فإن الرحلة كانت تقتضى نحو ثلاثة أشهر بدلا من أربعة . لذلك بدا لحكومة الهند حينذاك ضرورة إبدال هذا الطريق الطويل والاستعاضة عنه بالعودة إلى خط الملاحة عبر البحرين المتوسط والأحمر . وكانت حركتا التجارة والملاحة فيه إلى الخارج قد ضؤل شأنها وكسدت سوقها حتى كادت تنصرم إثر كشف أمريكا واستخدام الطريق الملاحي حول رأس الرجاء الصالح ، ورأت حكومة الهند أن تغتنم الفرصة فتحبي هذا الطريق على أن تستخدم في عبوره السفن البخارية فيبدأ الطريق من غرب أوروبا إلى الإسكندرية ومن رشيد قرب الإسكندرية بطريق النيل إلى القاهرة ثم من القاهرة عبر الصحراء الشرقية بالقوافل إلى السويس ومنها بالبواخر عبر البحر الأحمر وبحر العرب إلى الهند . ولم يكن اتخاذ هذا الخط ليستغرق في ذلك الوقت أكثر من أربعة أسابيع .

ولما كان إحياء هذا الطريق وسلامة اجتيازه من الإسكندرية إلى السويس أمراً لم يخف خطره أو نفعه على بصيرة محمد علي التجارية النافذة ، فإن حاكم مصر بدأ يأخذ الأهبة لإعداد هذا الطريق . وحينئذ سارعت حكومة الهند ووثقت أواصر الصداقة بينها وبينه ثم بعثت إليه في عام ١٨٢٩ بمندوب من قبلها يتفق معه على الشروط التي يرتضيها لاستخدام هذا الطريق في نقل السياح والبريد إلى الهند .

وجعل حاكم مصر يمهّد لتطوير المشروع ونجاحه فحفر ترعة المحمودية عام ١٨٢٠ لتصل بين الإسكندرية والنيل رأساً بدلاً من الإبحار من رشيد . ثم أخذ يعد الطريق بين القاهرة والسويس فضرب بيد من حديد على العابثين بالأمن من قطاع الطرق في المنطقة ، وشيد النزل على طول الطريق وأقام أبراجاً للرقابة وتلقى الرسائل العاجلة . ثم ما لبث أن أنشأ في عام ١٨٣٧ مصلحة خاصة تعنى بشئون الطريق البري وبالبريد . ووقفت الحكومة البريطانية حينذاك حائرة تريد أن تبرم اتفاقاً مع حاكم مصر تضمن به استمرار سريان هذه الخدمة وحسن إدارتها وتخشي في الوقت نفسه إن هي أقدمت على إبرام المعاهدة أن تعضب تركيا لما ينطوى عليه إبرام المعاهدة من اعتراف باستقلال محمد علي . وكتب وزير خارجية بريطانيا حينذاك « اللورد أبردين Aberdeen » إلى القنصل البريطاني في القاهرة يقول في هذا الصدد :

« لقد كان من أعز أمانى حكومة جلالة الملكة طوال السنين الأخيرة أن تنظم إدارة خاصة ومأمونة لنقل البريد الخاص بالهند . ومع أن الحكومة راضية تمام الرضا عن الطريقة التي تتبع في إدارة هذه المصلحة من حيث توافر عنصر الأمان ومراعاة الدقة في مواعيدها فإننا لا نستطيع أن نفاوض محمد علي رأساً بشأنها ونبرم معه معاهدة رسمية حتى لا يعد هذا نوعاً من الاعتراف باستقلال محمد علي عن تركيا » .

“Her Majesty’s Government have long been desirous of securing by some fixed and permanent arrangement the transit of the Indian mails through Egypt. Although they have had every reason to be satisfied with the safety and punctuality with which that service has hitherto been performed .... they could not enter directly into negotiations with Mohammed Ali or conclude a formal treaty with him without implying to a greater or less degree a recognition of his independence of the Sultan” (١)

Foreign Office Records : Turkey (Egypt) Aberdeen to Barnett,(١)  
13 August, 1844.

وأخيراً رؤى تلافياً لهذا الإحراج أن يتم الاتفاق لا بين الحكومتين رأساً وإنما بين مدير البريد البريطاني ورئيس مصلحة الطريق البرى المصرى وهو إذ ذاك موظف يدعى عبد الباقي بك . وقد أبرم الاتفاق في ١٦ ديسمبر ١٨٤٤ على أن تتقاضى المصلحة المصرية أربعين قرشاً عن كل رطل إنجليزى من البريد و١٢ جنياً عن رحلة الفرد من الإسكندرية إلى السويس و٩ جنيات عن الرحلة من القاهرة إلى السويس .

وكانت « شركة الهند الشرقية » وهى فى ذلك الوقت المنوطة بها حكومة الهند قد نهت إلى الخطر الذى قد يدهمها من الغرب منذ أن فاجأ نابليون بونابرت العالم كله بنزول حملته الشهيرة إلى بر الإسكندرية واستيلائه على مصر عام ١٧٩٨ ، ورأت الشركة حينذاك أن مصالح بريطانيا السياسية والاقتصادية تقتضيها أن تتحكم فى مدخل البحر الأحمر من الجنوب كما كانت تتحكم فى مدخل البحر المتوسط غرباً عند جبل طارق . وأنه لا بد لها من محطات ومخازن وقواعد على طول الطريق تلوذ بها السفن عند الحاجة وتمتار منها وتأخذ حاجتها من ماء ووقود . ومن أجل ذلك احتلت بريطانيا جزيرة « بريم Perim » وهى جزيرة صغيرة مهجورة تقع فى حلق البوغاز المعروف بباب المندب ، فأقامت فيها قلعة فى عام ١٧٩٩ ، غير أن بريطانيا لم تطق أن تبقى طويلاً فى الجزيرة لفساد جوها وندرة الماء فيها فهجرتها مؤقتاً لتعود إليها ثانية وتحتلها فى عام ١٨٥٧ عندما نشطت فكرة إنشاء قناة السويس ووصل البحرين الأحمر والأبيض المتوسط معاً .

وكان طبيعياً أن ترنو حكومة الهند ببصرها نحو ميناء « عدن » فتولبها قسماً من اهتمامها فقد أرسل الحاكم العام للهند « لورد ولسلى Wellesly » فى عام ١٨٠٢ مندوباً من قبله إلى سلطان عدن أحمد عبد الكريم ليفاوضه فى موضوع استقبال السفن البريطانية فى عدن وتسويق البضائع البريطانية فى الميناء . وعقد بين الطرفين اتفاق بتاريخ ٦ سبتمبر عام ١٨٠٢ بمقتضاه قبل السلطان « أن يجعل ميناء عدن مفتوحاً لجميع البضائع الواردة على المراكب الانجليزية وأن يأخذ مكساً على البضائع والتجارة بنسبة ما هو مدون فى قوائم البضاعة اثنين فى المائة لزيادة لمدة عشر سنوات . وليس

للسلطان ولا لأحد من مأموريه أن يأخذ مكوساً أخرى . ونصت المادة الثالثة من الاتفاق المذكور على أنه بعد انقضاء عشر سنوات « يحق للسلطان أن يزيد رسومه إلى ثلاثة في المائة وليس لورثته أو خلفائه أن يزيدوا على ذلك » . ونص في المادة الثالثة عشرة منه أن السلطان « رضى أن يعطى الدولة البريطانية أرضاً غربى المدينة بعوض » (١) .

وهناك خطوة أخرى اتخذتها بريطانيا للسيطرة على طريق الملاحة عبر البحرين إلى الهند وهى احتلالها جزيرة مالطة فى أعقاب نزول الفرنسيين إلى مصر ثم ضمها إلى مستعمراتها بعد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ .

ومرة أخرى عاود الحنين حكومة الهند إلى عدن لا كميناء تراول فيه نشاط تجارتها ، بل كموقع استراتيجى لا تزيد المسافة بينه وبين بوغاز باب المندب على مائة ميل شرقى البوغاز فتضع يدها عليه ومنه تتحكم فى مدخل البحر الأحمر وتتخذة قاعدة حربية وملاذاً لسفنها المبحرة من الهند أو إليها .

ويقوم ميناء عدن على حافة فوهة بركانية عرفت باسمها باللغة الإنجليزية « كريتير Crater » وبهذا الاسم يعرف الآن أحد أحياء المدينة وكان له ذكر متواتر خلال الأحداث الأخيرة . وهو موقع حصين منيع تحميه جبال شاهقة شديدة الانحدار ناحية البحر ويبلغ ارتفاعها نحو ١٧٧٠ قدماً .

وقد وصف الرحالة العربى « ياقوت الحموى » هذا الميناء فى القرن الثالث عشر الميلادى فقال فى « معجم البلدان » : إن عدن مدينة مشهورة على ساحل بحر الهند لا ماء بها ولا مرعى . وأن الماء يحضرونه من عين بينها وبين عدن مسيرة نحو اليوم . وهو مع ذلك ردىء . إلا أن هذا الموضع هو مرفأً مراكب الهند والتجار يجتمعون إليه لأجل ذلك » . وقال أيضاً : « إن عدن أقدم أسواق العرب . وهو ساحل يحيط به جبل لم يكن فيه طريق فقطع بالجبل

(١) « هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن » لأحمد فضل بن على محسن العبدلى . ص ١٣٦ (القاهرة عام ١٣٥١ هجرية) .

باب بالحديد فصار لها طريق إلى البر « . وقد كانت عدن منذ العصور القديمة محطاً مشهوراً للتجارة بين آسيا والغرب . وقد احتلها المستكشف البرتغالي « البوكرك Albuquerque » في عام ١٥١٣م وجاء الأتراك العثمانيون بعد ذلك بربع قرن فاستولوا عليها .

وكان قد أصاب الميناء قدر كبير من الركود والكساد اللذين خيما على موافىء البحرين الأبيض المتوسط والأحمر منذ أن كشف المستكشفون البرتغاليون طريق الملاحة حول « رأس الرجاء الصالح » إلى الهند في أواخر القرن الخامس عشر حتى بلغ الهون والهزال بالمدينة درجة جعلتها تتدرج في الهبوط ليصبح عدد سكانها في أوائل القرن التاسع عشر أقل من ألف نفس . وكان نفوذ تركيا صاحبة السيادة في شبه الجزيرة العربية قد ضؤل شأنه في ذلك الوقت بدرجة شجعت مشايخ القبائل على أن يمارسوا الحكم وكأنهم قد تخلصوا تماماً من تبعيتهم للدولة العثمانية . وكان أئمة اليمن حينذاك أقوى أمراء الجنوب دولة وأعزهم نفراً فجعلوا يتوسعون في ضم الأنحاء المجاورة حتى استقرت لهم الأمور في عهد الإمام إسماعيل في عام ١٥٤٤ إذ استولت جيوشه على «الحج» و «عدن» و «حضر موت» وغيرها من أقاليم جنوبي شبه الجزيرة وتم لليمنيين انسحاب الجيوش العثمانية من اليمن في عام ١٦٣٩ . وأعقب ذلك ازدهار في أحوال اليمن استمر حتى أوائل القرن الثامن عشر فإذا المنازعات بين القبائل قد دبت من جديد، وإذا الضعف والهزال يستوليان على حكومة الأئمة في اليمن حتى انفصل عنها حاكم إقليم الحج وعدن في عام ١٧٣٥ وأعلن استقلاله .

وحدث أن كان الوهابيون في شبه الجزيرة بعد انكسارهم أمام القوات المصرية وتدمير عاصمتهم « الدرعية » عام ١٨١٨ قد جمعوا فلولهم في الثلاثينيات من القرن المذكور وقاموا بالثورة ضد الحكم المصري . فبعث إليهم محمد علي حاكم مصر في عام ١٨٣٤ بحملة عسكرية ولى عليها الضابط الحربى خورشيد . فجعل خورشيد يطاردهم شرقاً ويخضع القبائل المتمردة حتى وصل إلى ساحل الخليج العربى . ومن هناك انحدرت قواته جنوباً بغرب قاصدة احتلال اليمن والساحل الجنوبي لشبه الجزيرة . ودخلت القوات المصرية في عام ١٨٣٨ إقليم

« تهامة » شمالي اليمن كما احتل المصريون ميناءى « مخا » و « الحديدة » وحينئذ بدأ السباق بين محمد علي وبريطانيا من أجل الاستحواذ على « عدن » .

وكانت بين بريطانيا والدولة العثمانية في ذلك الوقت صداقة تقليدية من شأنها أن تحول دون سطو بريطانيا على عدن وضمها إلى أملاكها . وباتت حكومة الهند تترقب حجة تتذرع بها أو سبباً تسوغ به تدخلها في « عدن » دون أن تبدو بريطانيا أمام العالم منتهكة لو عودها بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية وسلامتها ! ولم يقدر لحكومة الهند أو بالأحرى لحكومة إقليم « بمباى » - وهو الميناء الذى كان يهيمه إنجاز الخط الملاحي التجارى البخارى بين الهند والغرب - أن تنتظر طويلاً حتى تسنح الفرصة المرتقبة .

ففي صبيحة يوم ١٢ فبراير عام ١٨٣٧ ( ١٢٥١ هـ ) حدث أن جنحت سفينة هندية اسمها « داريا دولت » تبلغ حمولتها نحو ٢٢٥ طناً على بعد نحو ستة أميال شمالي عدن . فما كان من أهالى المنطقة إلا أن سطوا على السفينة ليلاً واعتدوا على ركابها ونهبوا ما بها من بضاعة وممتع ثم أحرقوها . وكان لحكومة شركة الهند الشرقية وكيل من بين سكان الثغر العرب يقيم في « مخا » باليمن فسارع بإخطار حكومة بمباى بالحادث .

وكتبت حكومة « بمباى » بدورها إلى الحاكم العام للهند تطلب منه أن يفوضها في مطالبة شيخ « عدن » أو سلطانها بالتعويض اللازم عن الخسارة التى لحقتها . وأضاف حاكم « بمباى » إلى خطابه للحاكم العام قوله : « إن إنشاء خط موصلات بخارى يخترق البحر الأحمر مرة في الشهر يحتم علينا العمل على تدبير محطة خاصة بنا على ساحل بلاد العرب . وإن ما وجه إلى العلم البريطانى من إهانة في عدن جعلتني أقرر دون ريب وبلا تردد أنه يجب علينا أن نضع أيدينا على ميناء عدن » :

... "The establishment of a monthly communication by steam with the Red Sea renders it absolutely necessary that we should have a station of our own on the coast of Arabia..., and that the insults which have been offered to the British flag... have



left no doubt in my mind that we should take possession of the port of Aden".(١)

وكان الحاكم العام للهند حينذاك في شغل شاغل عن عدن ، فقد كان مهتماً بصد مطامع روسيا واتخاذ الحيطة ضد مهاجمتها أفغانستان . لذلك كان رده مثبطاً لجهود حاكم بمباى . إذ بعث إليه يلفت نظره إلى أنه لا يصح له أن يتخذ من مجرد الإهانة مبرراً للاستحواذ على الميناء واستطرد في خطابه يقول : « . . . وحتى إذا اعتبرنا الحادث كافياً لتسوية غزو عدن فإننا بذلك نعرض أنفسنا لمشاكل واصطدامات مع المصريين ومع العرب :

"... And even if this outrage", wrote the Governor General, Lord Anckland, "were considered sufficient to warrant such a proceeding, the policy of resorting to it might be hasarded on account of the collision it might lead us into with the Egyptian or Arabian powers".(٢)

واختتم الحاكم العام خطابه بأن أسدى لهم النصيح بأن يطالبوا سلطان عدن بتقديم الترضية اللازمة وأن يحاولوا جهدهم بعد ذلك في أن يتفقوا معه على أن يتخذوا لهم بالميناء مخزناً ومحطة لسفنهم .

وعلى ذلك سارعت حكومة بمباى بإرسال الضابط البحري « هينز Haines » إلى عدن ليطلب سلطان عدن بتقديم الترضية الكافية ثم يفاوضه بعد ذلك في موضوع إنشاء المحطة بالميناء . ووصل « هينز » إلى عدن في يناير عام ١٨٣٨ وقد حمل معه هدايا من الحاكم العام وزعها بين السلطان وأبنائه . وقد رد السلطان على هديته بأن بعث إليه بعدد من الأبقار والأغنام . ثم بدأ الضابط يفاوض السلطان في غرفة مغلقة في موضوع التعويض الذي ترصاه حكومة الهند عما لحق بها من خسارة السفينة وما كانت تحمله من بضاعة .

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

Foreign Office Records, London, Bombay Government to the (١)  
Governor General, 23 September, 1837.

Foreign Office Records, London, The Governor General to (٢)  
the Governor of Bombay, 15, October, 1837.

وكان « محسن بن فضل » سلطان عدن (١) معروفاً بما جبل عليه من مكر ومخاتلة وشح شديد . فما فتى يساوم حتى اتفقوا على أن يقوم الشيخ بتسديد مبلغ ١٢٠٠٠ ريال دفع منها الشيخ محسن ٧٠٠٠ ريال نقداً والباقي كتب به سنداً عليه . ومن ثم انبرى الضابط البريطاني يغرى محسن على أن ينزل لبريطانيا عن الميناء مقابل دخل سنوى يعين له . ومما ساقه على سبيل الإغراء أن « عدن » قد أصبحت ميناء لا قيمة له ولا نفع منه يذكر لسلطان عدن وأن الميناء قد يقع في أيدي إحدى الدول الصغرى فتصبح عدن خطراً على السلطان وعلى أملاكه في الداخل . وعلى ذلك فقد يضيع منه الميناء في النهاية بدون مقابل . أما إحدى الدول الصغرى التي أشار إليها « هينز » في خطابه فقد أراد بها قوات محمد على حاكم مصر التي كانت حينذاك في جنوب شبه الجزيرة توالى زحفها من خليج العرب جنوباً وغرباً إلى اليمن وعدن متعقبية المتمردين من العرب من جهة وعاملة على تثبيت نفوذ مصر في المنطقة جميعها .

وفكر محسن ملياً في الأمر فوجد أن من مصلحته أن يتم الصفقة مع المندوب البريطاني فينجو بذلك من دفع باقى التعويض من جهة ويفيد من جهة أخرى من الدخل السنوى الذى ستقدره حكومة الهند له . ومن يدرى فقد تأتبه النجدة آخر الأمر على أيدي المصريين فتزحف القوات المصرية وتنقذ عدن من براثن الإنجليز إذا هم احتلوا الميناء .

وعلى ذلك اتصل محسن بالكابتن هينز واتفقا على إتمام الصفقة شريطة ألا ييوح « هينز » لأحد بالموضوع . ولكن سر الصفقة ما لبث أن ذاع وملاً أسماع أهالى عدن وانبرى أحمد أكبر أبناء محسن ووريثه فى المشيخة من بعده ومعه كبير تجار الميناء لزيارة هينز وبحث معه موضوع النزول عن الميناء وضمآن مركزه كولى للعهد بعد أبيه .

(١) فى الوثائق الرسمية المحفوظة فى دار السجلات بوزارة الخارجية البريطانية ذكر اسم سلطان عدن بأنه « حسين » غير أننى لم أهتد إلى هذا الاسم فى الكتب العربية التى تصفحتها . وإنما ذكر فى كتاب « هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن » للسيد أحمد فضل بن على محسن العبدلى ، من أهل لحج ، والكتاب مطبوع بالقاهرة عام ١٣٥١ هجرية أن اسم سلطان عدن الذى فاضه الضابط هينز Haines هو « محسن بن فضل » ونرجح أنه الاسم الصحيح وقد حرفه الإنجليز فى ذلك الوقت إلى « حسين » .

وكان « محسن » قد أخطر « هينز » أن المصريين قد اقتربوا من عدن وأن القائد المصرى قد كتب إليه يطمئنه على مركزه . وسأل محسن الضابط البريطانى عما إذا كان بوسعه أن يصد القوات المصرية إذا ما اقتربت من « عدن » ولكن الضابط لم تكن لديه القوة الكافية لمواجهة القوات المصرية وخشى الاشتباك مع المصريين فوعد السلطان بأنه سيطلب المدد من الحاكم العام وأنه سيكتب ودياً إلى القائد المصرى ويطلب إليه عدم التعرض لعدن . واتفقوا على الأسس التى تقوم عليها وثيقة النزول عن الميناء وأهمها أن الميناء يصبح تابعاً لشركة الهند الشرقية صاحبة الأمر فى الهند . فقد ظلت الشركة قائمة بالأمر فى الهند فيما عدا تعيين الحاكم العام حين أعلنت الملكة فيكتوريا إنهاء شركة الهند الشرقية واضطلعت الحكومة الانجليزية بحكم الهند . ومنذ ذلك الوقت نشأ ما عرف بـ « بالإمبراطورية البريطانية » إذ بذلك أصبحت ملكة بريطانيا « إمبراطورة » الهند أيضاً .

وقد تعهدت بريطانيا فى الوثيقة التى أبرمها هينز Haines مع سلطان عدن بأن تحترم حرية إقامة الشعائر الدينية الإسلامية فى الميناء كما اشترطت أن يحاكم المواطنون البريطانيون بمقتضى القوانين الانجليزية ، واتفقا على أن يعمل الطرفان معاً على تنمية صادرات البلاد ووارداتها . ثم دارت المفاوضات بشأن المرتب السنوى الذى يستحق لمحسن مقابل نزوله عن حقوقه ، فاقترح السلطان مبلغ ٣٠٠٠٠ ريال فى العام . ولكن هينز كان يعلم أن إيراد الجمرك بالميناء لا يزيد عن عشر هذا المبلغ ولذلك عرض عليه مبلغ ٧٠٠٠ ريال وأخيراً اتفق على مبلغ ٨٧٠٠ ريال كدخل سنوى للسلطان . وعندما وضعت الترتيبات اللازمة لتوقيع الاتفاق نعى إلى الضابط البريطانى أن الجانب العدى يريد به شراً ويعد العدة لاغتياله . فتخلف « هينز » عن الحضور لتوقيع الاتفاق وكتب إليه « أحمد » ابن السلطان يقول له صراحة : « إذا أردت أن تمتلك عدن فإن أهل عدن لا يريدونكم . وصدقنى أن هذه هى الحقيقة .. » (١)

ويقول كتاب « هدية الزمن » إن أحمد ابن السلطان محسن قد كتب لهينز ما يأتي : « إن كلمتي لهي العليا . فإذا جئت إلى باب عدن لمقابلة السلطان فتحنا لك الباب وقطعنا رأسك بالسيف ! وهكذا عادة البدو (١) » . وعلى أثر ذلك عاد هينز إلى الهند يروي قصته مع سلطان عدن والمؤامرة التي دبرت لاغتياله على حد قوله .

ويبدو أن سلطان عدن قد استشعر وخزات ضميره أخيراً فبعث إلى الحاكم العام بالهند كتاباً لخص فيه قصة السفينة الهندية الجانحة وما تلاها من مفاوضات دارت بينه وبين القبطان هينز ثم قال ما معناه : « . . بعد ذلك وصل إلى أسماعنا أن في عزمكم رفع العلم البريطاني على الميناء وسألنا هينز عن معنى ذلك فقال إن الأرض ستبقى ملكنا . أما الميناء فلـكم . ألا فلتعلموا جنابكم أنه يهون على العربي أن يبيع حتى أمه على أن يقبل مثل هذه الصفقة ! فإذا كان لجنابكم مصلحة عاجلة أو دائمة في عدن فإننا على استعداد بأن نضطلع بها نيابة عنكم فأصدقاؤكم أصدقاؤنا وأعداؤكم أعداء لنا . ولكن علينا أن نعيش كل تحت علمه وأن تتركونا نعيش تحت علمنا . ونحن من جانبنا لا نضمركم سوءاً وبوسع كل منا أن يعيش بموارده . فإذا ما هاجتمونا براً أو بحراً فأمرنا لله القوي العظيم (٢) » .

ولما عاد هينز إلى « بمباي » قدم تقريره إلى حاكم بمباي وقال إنه لا بد من تدبير قوة تصحبه إلى عدن وأنه في مدى ساعة واحدة من الليل كفيل بالاستيلاء على الميناء . غير أنه ذكر في ختام تقريره « أن أكبر صعوبة سيواجهها في خطته هي خطر الجيوش الزاحفة التي يسيرها حاكم مصر في المنطقة بعد أن وضحت لقواده أهمية عدن من الوجهة التجارية ، وأنها تعد من جميع الوجوه أحسن ميناء في بلاد العرب .

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

(١) « هدية الزمن في أخبار ملوك الحج وعدن » ص : ١٤٤ للسيد أحمد فضل العبدلي .

(٢) Foreign Office Record : Sultan Hussein's letter to the

“...With a night attack, the place might be in our possession in one hour...” “I further... point out that in the arrangement of the transfer of Aden I have had a difficult task to accomplish... the conquering armies of the Pasha of Egypt whose commander... soon foresaw the consequences of losing a port, which they have long... expected and which is in every respect the finest harhour in Arabia...”.(١)

وأخيراً تنهت الحكومة البريطانية فجأة إلى الخطر الذي ينجم عن انتصارات محمد علي في شبه الجزيرة . وكانت في أول الأمر قد تغاضت عن زحفه في شبه الجزيرة واقترابه من الخليج العربي لتتخذ منه درعاً تصد به النفوذ الروسي في المنطقة . غير أن بريطانيا ما لبثت أن عدلت عن رأيها عندما تلاحقت انتصارات جيوشه وذاع اسمه بين القبائل . وخشيت بريطانيا أن يمسك محمد علي بمفتاح البوابة الجنوبية للبحر الأحمر . وغاظها منه أن تصبح مصر قابضة بيدها على طريقي التجارة مع الشرق – طريق السويس ، والطريق المار بسوريا من إسكندرونة فحلب ونهر الفرات ثم البصرة، فقد كانت سوريا لا تزال تحت الحكم المصري – ثم ها هو ذا حاكم مصر يريد أن يثبت قدمه في اليمن وعدن . لذلك سرعان ما تدخلت الحكومة البريطانية في الأمر وجعلت مجلس إدارة شركة الهند الشرقية يبلغ الحاكم للهند سراً « أن السلطات الحكومية تريد أن ترى ميناء عدن وقد احتلتها القوات البريطانية دون تردد وبرغم احتجاجات حاكم مصر » :

“... It appears to be the wish of the home Authorities that the port of Aden should be occupied by this government without delay, not with standing the remonstrances of the Pasha of Egypt...”.(٢)

وكتب بالمرستون (Palmerston) وزير خارجية بريطانيا إلى القنصل البريطاني العام في مصر يقول : « ... ليكون معلوماً أنه ليس بوسع بريطانيا أن تنظر بدون

F. O. Records : Captain Haines Report ; 5 February, 1838. (١)

F. O. Records : Palmerston to Campbell, 29 May, 1838. (٢)

اكتراث إلى أية محاولة يقوم بها محمد علي ليغزو أو يستولى على أية بلاد تقع عند مدخل البحر الأحمر . أما فيما يخص احتلال المصريين لليمن فعليكم أن تبلغوه (محمد علي) أنه ليس لدى بريطانيا أية رغبة في أن يستمر هذا الاحتلال . . ! .

“...Britain could not see with indifference any attempt made by Mohammed Ali to invade or conquer the country lying at and beyond the mouth of the Red Sea. With respect to the occupation of the Yemen by the Egyptian troops, you will say that Britain has no desire that such occupation should continue”.

وألحق بالمرستون بخطابه تهديداً صريحاً لحاكم مصر إذ قال : « إن مدينة عدن ومينائها والإقليم الذي فيه قد نزل عنهما سلطان عدن لبريطانيا وسنحتلها دون إبطاء » وأضاف قوله : وعلى ذلك فإن أية محاولة عدوانية تقوم بها جيوش محمد علي ضد عدن ستعتبر عدواناً على أملاك بريطانيا وتتخذ بشأنها الإجراءات اللازمة على هذا الأساس .

“...Therefore any hostile attack of the troops of Mohammed Ali against Aden will be an attack upon a British possession and will be dealt with accordingly”.(١)

وإذا علمنا أنه في عام ١٨٣٨ كان العداء قد استحكم بين محمد علي و سلطان تركيا محمود الثاني ، وأن محمد علي كان حريصاً على كسب مودة الدول الكبرى عامة وبريطانيا خاصة حتى تعاونه على الاستقلال بمصر ومنع تركيا عن استعادة نفوذها السياسي في المنطقة العربية أدركنا الأسباب التي جعلت حاكم مصر يخضع أمام قوة بريطانيا . فقد حاول عبثاً أن يعلن أمام القنصل البريطاني أنه ليست له أية مطامع يريد أو يزعم تحقيقها في بلاد ما بين النهرين أو الخليج العربي وأنه إذا تركت له « عدن » فإن الحكومة البريطانية ستجد فيها جميع التيسيرات التي تريدها والتي تلقاها في سائر البلاد التي تسيطر عليها مصر . وقد

أضاف محمد علي في خطابه إلى القنصل أنه يعلق أهمية كبرى على إرضاء الحكومة الانجليزية ووضع حد لأسباب شكواها .

“Vous savez quelle importance j’attache à ce que les Anglais n’aient point à se plaindre de moi... Si le but du Gouvernement Anglais n’est que d’avoir du charbon... Je puis assurer qu’après qu’on se rende maître de ce pays (Aden) on y prodiguera les mêmes soins pour les affaires des Anglais et leur procurera toutes les commodités dont ils peuvent avoir besoins comme ce se fait dans les autres pays soumis au Gouvernement Egyptien”.(١)

ولكن كل هذه التوسلات والتمسحات لم تجد أمام تصميم بريطانيا . فقد اعترمت بريطانيا أن تتخذ الإجراءات الحاسمة للتحكم في مدخل البحر الأحمر من الجنوب وبعثت إلى حكومة الهند بأوامرها السرية لتنفيذ الحطة التي رسمتها بدون إبطاء ، وعلى ذلك سارع حاكم بمباى بإرسال قوة صغيرة بقيادة الضابط « هينز » وأوصته الحكومة بأن يحاول إتمام الصفقة بدون استخدام القوة كما أوصته بأنه إذا وجد القوات المصرية تحتل عدن فإن عليه أن ينذر القائد المصرى بأنه بعمله هذا يكون قد اعتدى على أرض بريطانيا(٢) .

ووصلت القوة إلى عدن في نوفمبر عام ١٨٣٨ وكان محسن سلطان عدن ولحج ومعه سائر الأهالى قد عولوا على عدم تسليم الميناء فقطعوا الميرة عن المعتدين ومنعوا أى اتصال بينهم وبين أهل الميناء . وفي ٢٠ نوفمبر وقعت مناوشات بين الأهالى ورجال السفينة الحربية « كوت Coote » وعند ذلك أعلن « هينز » الحصار البحري على الميناء وأرسل إلى حكومته يطلب إرسال قوة أكثر عدداً لغزو الميناء واحتلالها . وفي ١٦ يناير عام ١٨٣٩ وصلت القوة ، وبتعاون الوحدات البرية والبحرية في صبيحة يوم ١٩ يناير وبعد قصف متواصل للميناء

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

F. O. Records : Boghos (Mohammed Ali’s Minister) to Campbell. (١)  
17 April, 1838.

F. O. Record : Instructions to Haines, 1 September, 1838. (٢)

استمر مدة ساعتين دمرت مدفعية عدن وأخلى الميناء من سكانه واستطاعت القوات البريطانية عند الظهر أن ترفع العلم البريطاني على سارية قصر السلطان .

وقال هينز في تقريره إلى حكومته إن خسائرهم لم تتجاوز ١٦ قتيلًا وجريحاً بينما بلغت خسائر العرب نحو ١٥٠ بين قتيل وجريح . وبعد أن وقع الميناء في أيدي الإنجليز أصبح « هينز » أول مندوب سياسي بريطاني « لعدن » وبدأ يتفاوض مع محسن ورؤساء القبائل في الداخل . وقد اتفق على أن يتقاضى السلطان مرتباً شهرياً وأن يلغى السند الذي كان قد تعهد فيه بدفع باقي التعويض عن خسارة السفينة « داريا دولت » .

وهكذا كسبت بريطانيا مستعمرة جديدة وميناء تجارياً ذا قيمة استراتيجية كبرى مقابل ضياع سفينة شراعية صغيرة لا تزيد حمولتها على ٢٢٥ طناً !

أما مصر فقد خسرت السباق مع بريطانيا واعترفت لها باحتلال عدن . ثم إنها لم تلبث أن منيت بأفدح خسارة لحقتها في تاريخها الحديث إذ نشبت الحرب بين محمد علي والسلطان بعد بضعة شهور من سقوط عدن في أيدي الإنجليز . وإن مصر رغم انتصاراتها السريعة الحاسمة على تركيا قد تعرضت لتألب دول أوروبا الكبرى عليها فيما عدا فرنسا . وإن هذه الدول قد استخدمت قواتها البرية والبحرية ضد مصر لإرغامها على قبول الشروط التي وضعتها وقصدت بها انسحاب القوات المصرية من جميع الأقاليم العربية التي كانت تسيطر عليها - في سوريا بحدودها الطبيعية وفي شبه جزيرة العرب وفي اليمن وجنوبي الجزيرة ثم في جزيرة كريت أيضاً - ولم يبق لمصر في تلك الأرجاء العربية سوى ذكرى بطولة جيوشها وبذور فكرة القومية العربية ، لتعود مصر بعد أكثر من قرن فتبني الفكرة وتقيم مع أخواتها الدول العربية المستقلة صرح جامعة الدول العربية في ربيع عام ١٩٤٥ ، وكانت أحدث دعامة للجامعة العربية تحرر عدن وأقاليم جنوب اليمن من نير الاستعمار البريطاني وانخراطها جميعاً في سلك الجامعة في ٣٠ نوفمبر عام ١٩٦٧ باسم « جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية » (١) .

(١) تبلغ مساحة الجمهورية الجديدة ١١٢٠٠٠٠ ميل مربع وعدد سكانها ١٠٠٠٠٠٠٠٠

نفس ، وعاصمتها « عدن » . وأول رئيس للجمهورية الرئيس قحطان الشعبي .